مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/7/1

صولة الفجر والتأسيس لمرحلة ما بعد الفساد

استلهام التجارب العالمية وترسيخ مقومات الاستمرار

عبد العزيز عليوي العيساوي

● تقدير موقف

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

صولة الفجر والتأسيس لمرحلة ما بعد الفساد: استلهام التجارب العالمية وترسيخ مقومات الاستمرار

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / الحوكمة والدستور والقانون

عبد العزيز عليوي العيساوي / أكاديمي وباحث متخصص في الشؤون الانتخابية ودراسات الديمقراطية، حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بغداد

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

مقدمة

ظلت جهود مكافحة الفساد في العراق، على مدى أكثر من عقدين، حبيسة الشعارات والوعود الانتخابية والخطابات النظرية والإشارات والتلميحات، دون التصريح بأسماء المتورطين أو قيمة المبالغ التي تسببوا في هدرها. وتعثرت جميع مسارات الوقوف بوجه الفاسدين، على الرغم من تشكيل لجان عديدة سابقة حملت عناوين مواجهة الفساد، حتى جاء فجر الثامن والعشرين من حزيران 2026 ليعلن عن نمط جديد لتفكيك منظومة الفساد، حمل قدراً كبيراً من الجرأة، تمثل باستهداف برلمانيين وسياسيين، وبالشفافية التي تجلت في الإعلان عن أسماء المتهمين وقيمة المبالغ المالية التي ضُبطت بحوزتهم، مما يؤكد أن ما حدث لم يكن حدثاً عابراً، بل خطوة مدروسة على طريق التأسيس لمرحلة ما بعد الفساد في العراق، الذي دفع، وما يزال، ثمناً باهظاً لاستمرار الهدر في أمواله وموارده.

لا شك أن الأموال، حين تُترك دون تنظيم، فإن ذلك قد يفتح الباب أمام الهدر والسرقة، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الطبقة السياسية والجماهير، واتساع مساحة عدم الرضا بسبب عدم تكافؤ الفرص. وتتفاقم الأزمة أكثر إذا حدث ذلك في دولة ديمقراطية، لأن بعض المتهمين بالفساد وصلوا إلى مواقعهم ضمن السياقات الديمقراطية.

ولم يقتصر هذا الأمر على العراق وحده، بل شهدت دول كثيرة

أوضاعاً مماثلة تتعلق بهدر المال العام، مما دفعها إلى ابتكار أساليب مكّنتها من وقف الهدر والحد من قدرة الفاسدين على التلاعب بمقدراتها، وهو ما يدعو إلى استلهام التجارب الناجحة في مكافحة الفساد، للاستفادة من دروسها الإيجابية في العراق.

أولاً: تجارب عالمية ناجحة

1. الأيدي النظيفة في إيطاليا

اكتسب قاضي التحقيق في مدينة ميلانو الإيطالية، أنطونيو دي بيترو، شهرة واسعة محلياً وعالمياً بعد إطلاقه، في شباط 1992، حملة «الأيدي النظيفة» التي استهدفت الفاسدين الذين نهبوا المال العام في إيطاليا. ونتج عن ذلك التحقيق مع أكثر من أربعة آلاف متهم خلال أشهر معدودة، وأسفرت التحقيقات عن إدانة 406 متهمين، فضلاً عن انتحار عشرة متهمين.

وفي منتصف عام 1993، اضطر سبعة وزراء إلى الاستقالة بعد ثبوت تورطهم في قضايا فساد. أما الشخصية الأبرز التي طالتها تلك الحملة، فهي جوليو أندريوتي، الذي تولى رئاسة الحكومة في إيطاليا سبع مرات، وشغل منصب وزير الخارجية أكثر من مرة، فضلاً عن كونه عضواً في مجلس الشيوخ مدى الحياة. ووُجهت إليه اتهامات عديدة، من بينها التواطؤ والتغطية على شبكات الفساد، وعرقلة التحقيق في قضايا الفساد، والإثراء من المال العام.[1] وخضع أكثر من 150 برلمانياً للتحقيق بتهم مختلفة

1- ياسر ثابت، ذاكرة القرن العشرين، القاهرة، دار اكتب للنشر والتوزيع، 2021، ص353.

تراوحت بين تقاضي الرشى، والتهرب الضريبي، واستغلال المنصب للحصول على الأموال. وتوزع النواب على أكثر من حزب سياسي في إيطاليا. كما شهدت الحملة إدانة رئيس الوزراء الاشتراكي السابق، بيتينو كراكسي، عام 1993، بتهم اختلاس الأموال التي كانت مخصصة لإغاثة ضحايا زلزال وقع في جنوب إيطاليا.

وبعد ذلك بعام واحد، وُجهت اتهامات بتلقي رشى إلى رئيس الوزراء السابق من الحزب الديمقراطي المسيحي، جيوفاني غوريا. وفي عام 1997، حُكم على رئيس الوزراء السابق، سيلفيو برلسكوني، بالسجن شهرين ونصف الشهر بتهم تتعلق بقضايا احتيال وتهرب ضريبي. وبُذلت جهود كبيرة في تلك الحملة، إذ استمرت قضية أندريوتي وحدها نحو ثماني سنوات، وأسفرت عن جمع 800 ألف صفحة من الأدلة، و368 شهادة، فضلاً عن إنفاق مبالغ مالية كبيرة من أجل إنجاحها.[2]

2. غسيل السيارات في البرازيل

يُعد تحقيق «لافا جاتو» (غسيل السيارات) من أكبر عمليات مكافحة الفساد في البرازيل وقارة أمريكا الجنوبية. وقد بدأ عام 2014، وأسفر عن الكشف عن شبكة فساد واسعة تورط فيها مسؤولون وسياسيون ورجال أعمال، مما أدى إلى حدوث هزات سياسية واقتصادية كبيرة في البرازيل ودول القارة الأخرى، ولا

2- Irina Serbanescu, Italian Corruption and Voter Apathy, published in the HIR (Harvard International Review) Winter/Spring 2000 Issue.

سيما بعد ثبوت تورط كبرى الشركات البرازيلية، مثل شركة النفط الحكومية وشركة البناء الحكومية، في عقود فساد داخل البرازيل وخارجها. وأسفرت العملية عن إصدار 280 إدانة، وإعادة 800 مليون دولار إلى خزينة الدولة البرازيلية. ولم تقتصر انعكاسات هذا التحقيق على البرازيل أو قارة أمريكا الجنوبية وحدها، بل امتدت لتشمل فتح تحقيقات مماثلة في مختلف أنحاء العالم، إذ طلبت أكثر من 40 دولة من البرازيل تعاوناً قانونياً في مجال مكافحة الفساد.كما كشفت التحقيقات عن تورط رؤساء دول ومسؤولين بارزين في قضايا فساد، ولا سيما في البرازيل وبيرو.[3] وكان الرئيس البرازيلي السابق، لولا دا سيلفا، من أبرز المتورطين في قضايا الفساد، إذ مثّل اعتقاله مفاجأة للبرازيليين الذين كان يتمتع بينهم بمقبولية كبيرة، قبل أن تطاله التحقيقات التي قادت إلى الحكم عليه بالسجن 12 عاماً بتهمة الحصول على شقة تقع على شاطئ البحر من إحدى الشركات مقابل تسهيل حصولها على عقود.

ولم يتوقف تورط رؤساء البرازيل في التجاوز على المال العام عند هذا الحد، بل شملت الحملة أيضاً رئيسين آخرين، هما ميشيل تامر وديلما روسيف، بعد أن وُجهت إليهما تهم تتعلق بتلقي أموال من شركات متورطة في الفساد. ولم تسلم الشركات من التحقيقات، إذ حُكم على مارسيلو أوديبريشت، رئيس إحدى الشركات العملاقة في البرازيل، بالسجن 19 عاماً

3-Amelia Cheatham, Lava Jato: See How Far Brazil's Corruption Probe Reached, Council on Foriegn Relations, April 2021.

بتهم تقديم رشى بلغت 30 مليون دولار. وأصبح القاضي سيرجيو مورو من العلامات الفارقة في البرازيل بعد تلك الحملة، نتيجة للقرارات الجريئة التي اتخذها، مثل سجن مسؤولين وسياسيين كبار ورجال أعمال بارزين، وتعقيد إجراءات الإفراج بالكفالة، مما دفع كثيراً من المتهمين إلى تسليم الأدلة التي كانت بحوزتهم، والتي تُدين متورطين آخرين، وهو ما أدى إلى توسيع نطاق تأثير تلك التحقيقات. وشهدت تلك التحقيقات حملات مناصرة شعبية، رُفعت خلالها، في بعض الأحيان، صور القاضي البرازيلي سيرجيو مورو، تعبيراً عن تأييد الإجراءات التي اتخذها بحق المتورطين في قضايا الفساد.[4]

3. التجربة الكورية

قضت المحكمة الدستورية في كوريا الجنوبية، في آذار 2017، بعزل رئيسة الدولة بارك غوين هاي بسبب فضيحة فساد كبيرة، لتكون أول رئيسة كورية منتخبة ديمقراطياً يتم عزلها بسبب هدر المال العام. وجاء قرار المحكمة استكمالاً لقرار البرلمان الكوري بعزلها، بعد ثبوت تورطها في قضية فساد نفذتها إحدى صديقاتها. ومن أبرز التهم التي واجهتها استغلال نفوذها كرئيسة للدولة، بالضغط مع صديقتها من أجل دفع الشركات إلى التبرع بملايين الدولارات لصالح الجمعيات غير الربحية التي كانت تديرها.[5] كما شهدت كوريا الجنوبية،

4- علي محمد جار الله، كفى فسادا، سما للنشر والتوزيع، 2024، ص46.
5- القضاء يعزل رئيسة كوريا الجنوبية بارك غوين-هاي بسبب فضيحة فساد، موقع BBC بالعربي، اذار 2017.

في عهد رئيسها السابع كيم يونغ سام، الذي وصل إلى السلطة عام 1993، ما سُمّي حينها بـ «الثورة على الفساد»، التي أجبرت أعداداً كبيرة من المسؤولين والسياسيين ورجال الأعمال على التوجه إلى مكاتب التحقيق بتهم الفساد. وصدر في عهده قانون «أخلاقيات الموظفين العموميين»، الذي ألزم سبعة آلاف من كبار السياسيين والموظفين الحكوميين بالكشف عن حقيقة ثرواتهم ومصادرها. وبالتزامن مع تلك الحملة، أطلق كيم يونغ سام مقولات عديدة ظل الكوريون الجنوبيون يرددونها لفترة طويلة، من بينها: «يجب أن يكون الرئيس قدوة، ومن هنا وعدتُ ألا أقبل أي هدايا من رجال الأعمال خلال وجودي في منصبي، لقد أقسمت أمام ضميري والتاريخ أن أكون رئيساً نظيفاً»، و»لا توجد سابقة في التاريخ لحكومة فاسدة حققت الديمقراطية»، و»لا أعرف بلداً حقق الازدهار مع شيوع الفساد»، و»قلت لكبار رجال الأعمال إنني أعلم أنهم قدموا في السابق رشى من أجل الحصول على مزايا ومنافع، وإن عليهم اليوم أن يستثمروا المال الذي اعتادوا على تقديمه للسياسيين في تطوير التكنولوجيا لموظفيهم."(6)

6- محمد حلمي مراد وعادل حسين، لماذا نقول لا في استفتاء الرئاسة القادم؟، 1993، ص25.

ثانياً: الدروس المستفادة عراقياً

إن الجدية التي بدت واضحة في عملية صولة الفجر تدعو إلى البحث عن كل ما يعززها، سواء من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي حققت تقدماً تنموياً بعد أن شنت حملات لمكافحة الفساد، مثل البرازيل وكوريا الجنوبية وإيطاليا.

وفيما يتعلق بتجربة "الأيدي النظيفة" في إيطاليا، يمكن توضيح الآتي:

الشبه	الاختلاف	الدروس المستفادة
1-طالت مسؤولين وسياسيين بارزين 2-اعتمدت كلتا الحالتين على اعترافات وأدلة متسلسلة. 3-في الحالتين كانت هناك منظومة فساد ضمت عشرات المتورطين، ولم يقتصر الفساد على شخص واحد.	1-قاد القضاء الإيطالي التجربة الإيطالية، بينما قادتها في العراق الحكومة بالتعاون مع السلطتين القضائية والتشريعية. 2-بدأت التجربة الإيطالية بمجموعة ملفات متكاملة، بينما بدأت في العراق بملف وكيل وزير النفط السابق عدنان الجميلي، الذي أُلقي القبض عليه ثم اعترف على متورطين آخرين. 3- في العراق كانت اكثر جرأة ومباغتة نتج عنها العثور على مبالغ مالية كبيرة في منازل ومزارع ومباني تابعة لبعض المتهمين وهو ما لم يحدث في ايطاليا.	1-الحرص على الاستمرار في جمع الوثائق والأدلة في الملفات الأخرى، لتوسيع دائرة ملاحقة الفاسدين. 2. الاخذ بنظر الاعتبار ان صولة الفجر قد تتطلب التحقيق مع المئات او الالاف من المتهمين كما حدث في ايطاليا التي شهدت التحقيق مع اكثر من 4 الاف متهم. 3-توحيد الوثائق والأدلة للاستفادة منها في جميع المؤسسات المعنية بمتابعة ملف الفساد، كما حدث في إيطاليا التي شهدت جمع 800 ألف صفحة من الوثائق والأدلة 4-توفير بيئة آمنة للشهود الذين يمتلكون معلومات حول شبهات الفساد، لأن الشهود، الذين بلغ عددهم 368 شخصاً، كانوا عصب التحقيقات في إيطاليا.

من إعداد الباحث

أما تجربة **"غسيل السيارات "**في البرازيل، فإن تحليلها يمكن أن يؤدي إلى توضيح الآتي:

الشبه	الاختلاف	الدروس المستفادة
1- أسفرت الحملة في البرازيل عن استعادة 800 مليون دولار، وهو ما يحدث في العراق منذ اليوم الأول للحملة، التي لم تنتهِ بعد، لمعرفة القيمة النهائية للمبالغ المستردة 2- دور كبير للقضاء في دعم الحملة في البرازيل، وكذلك الحال في العراق دور رئيس وكبير للقضاء في دعم صولة الفجر. 3- حظيت الحملتان بتأييد شعبي واسع.	1- اتخذت الحملة في البرازيل أبعاداً دولية، وشملت دولاً أخرى في القارة، وهو ما لم يحدث في العراق حتى اليوم. 2- حملة البرازيل نتج عنها زلزال سياسي واقتصادي وصلت حدوده دول اقليمية، بينما في العراق لم يحدث ذلك بل قوبلت الحملة بارتياح شعبي واسع، ومن المتوقع ان تكون لها انعكاسات ايجابية على الاقتصاد العراقي.	1- أثبتت حملة غسيل السيارات أن الدعم القضائي لجهود مكافحة الفساد يمكن أن يزيل كثيراً من العقبات، ولا سيما السياسية، وهو ما يُعوَّل عليه في العراق، حيث منح دعم القضاء صولة الفجر قبولاً سياسياً وشعبياً واسعاً. 2- استمدت حملة البرازيل قوتها من حملات المناصرة الشعبية، مما يعني أن استمرار التأييد الشعبي لصولة الفجر سيؤدي إلى تعزيز استمراريتها وزيادة فاعليتها.

من إعداد الباحث

أما فيما يخص التجربة الكورية في مواجهة الفساد، فيمكن توضيح الآتي:

الشبه	الاختلاف	الدروس المستفادة
1- شهدت كل من العراق وكوريا الجنوبية قضايا فساد وهدر في المال العام بلغت قيمتها عشرات ملايين الدولارات. 2- تأييد شعبي واسع لحملات ملاحقة الفاسدين في العراق وكوريا الجنوبية. 3- وُجهت الاتهامات إلى مئات السياسيين والمسؤولين في كوريا الجنوبية، وفي العراق وُجهت الاتهامات إلى عشرات النواب والسياسيين خلال الأسبوع الأول من الحملة.	1- جرت مواجهة الفساد في كوريا الجنوبية على مرحلتين؛ الأولى عام 1993، والثانية عام 2017، أما في العراق فإن صولة الفجر تمثل أول حملة جادة لمكافحة الفساد في العراق بعد التحول الديمقراطي. 2. قاد رئيس الدولة حملة عام 1993 في كوريا الجنوبية، بينما بدأت حملة عام 2017 بحراك شعبي حظي لاحقاً بدعم القضاء والبرلمان. أما في العراق، فقد بدأت الحملة من رئيس مجلس الوزراء، بدعم من السلطة القضائية ورفع الحصانة عن بعض النواب من قبل السلطة التشريعية. 3- صدرت في كوريا الجنوبية أحكام قضائية وقرارات بالعزل من المنصب، أما في العراق فإن التحقيقات ما تزال مستمرة ولم تكتمل بعد.	1- دراسة قانون "أخلاقيات الموظفين العموميين "في كوريا الجنوبية، الذي بحث في مصادر أموال آلاف كبار الموظفين، والعمل على تقييم إمكانية سن قانون مماثل في العراق إذا لم تكن هناك موانع دستورية. 2- أثبتت التجربة الكورية أن التنمية لا تتحقق، وأن الاقتصاد لا يتطور، في ظل انتشار الفساد، مما يؤكد أهمية استمرار دعم جهود مكافحة الفساد التي بدأت بها الحكومة، واعتبارها الخطوة الأولى في مسار ترميم الاقتصاد العراقي، الذي تضرر خلال السنوات الماضية بسبب الفساد.

من إعداد الباحث

رابعاً: ترسيخ مقومات الاستمرار

حظيت صولة الفجر، منذ ساعاتها الأولى، بدعم السلطة القضائية، الذي رافقه تأييد شعبي واسع، إلى جانب مواقف مؤيدة من القوى السياسية، مما يدفع بهذه الورقة إلى طرح ثلاث احتمالات يمكن أن تسهم في ترسيخ هذه الحملة، وجعلها شرارة البداية لسياسة دائمة تؤسس لعراق ما بعد الفساد.

1. دعم القضاء :بعد الشروع بعملية صولة الفجر، أصدر قاضي تحقيق محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزية توضيحاً أكد فيه أن: «التحقيقات في هذه القضية مستمرة على ضوء الأدلة، وسوف تُتخذ الإجراءات القانونية بحق شخصيات سياسية وأشخاص آخرين خلال الفترة القادمة، تزامناً مع تطور مجريات التحقيق». ويعني ذلك أن العامل الأهم لاستمرار هذه الحملة، والمتمثل في دعم السلطة القضائية، حاضر بقوة، ومن شأنه ضمان اتساع التأييد الشعبي للحملة، نتيجة للثقة الكبيرة بالمؤسسة القضائية واستقلاليتها.

2. التأييد الشعبي :إن الاطلاع على التجارب السابقة في مكافحة الفساد يوضح أن حملات المناصرة الشعبية لعبت دوراً مهماً في إنجاحها، مما يعني أن القبول الشعبي الواسع لـ**صولة الفجر**، الذي يمكن ملاحظته

فـي الشـارع ومواقـع التواصـل الاجتماعـي، يمثـل ركيـزة أساسـية لاسـتمرار الحملـة ونجاحهـا.

3. الترحيـب السياسـي: قوبلـت صولـة الفجـر بترحيـب سياسـي مـن قبـل القـوى السياسـية المؤثـرة، ممـا يعنـي أن هـذه الحملـة لـن تصطـدم باعتراضـات سياسـية، ممـا سـيؤدي الـى اسـتمراريتها.

الخلاصة

خلصت الورقة إلى أن مقومات استمرار صولة الفجر، والمتمثلة في الدعم القضائي والشعبي والسياسي، جميعها ضرورية، ولا يمكن ترجيح أحدها على الآخر؛ لأن القضاء، بقراراته وتحقيقاته، يمثل ركيزة لا يمكن الاستغناء عنها في هذه الحملة. وكذلك الحال بالنسبة إلى الدعم الشعبي، إذ كلما ازداد، تراجعت أي نوايا لعرقلة جهود مكافحة الفساد. وينطبق الأمر نفسه على الدعم السياسي، لأن التأسيس لمرحلة ما بعد الفساد يتطلب وجود بيئة سياسية داعمة.

وعلى أساس ذلك ينبغي استمرار العمل على تجفيف منابع الفساد، من خلال عملية إصلاحية شاملة، تشريعاً، وتنفيذياً وقضائياً، من خلال تفعيل اكبر للمؤسسات الرقابية، وكذلك تعديل او تغير او إقرار قوانيين تساهم في تجفيف منابع الفساد، وتضمن الشفافية في الإجراءات العامة.

ويمكن توضيح ذلك بالمعادلة الآتية: (قرار حكومي + دعم قضائي + تأييد شعبي + دعم سياسي) = ردع دائم للفساد.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org